حكمه على سبيل المبالغة بينكم اي في هذا الوقت
وفي غيره على هذا المنهاج البديع وذلك لاجل المدة
التي كانت وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم
واما قبل الحديبية فكان النبي صلى الله عليه
وسلم يمسك النساء ولا يرد الصداق والله اي الذي
له الاحاطة التامة عليم اي بالغ العلم لا يخفى عليه
شيء حكيم اي فهو يتمم علمه حكمه كل امور عباده
الاحكام فلا يسقط احد نقير شيء منها روي
ان المسلمين قالوا رضينا بما حكم الله تعالى وكتبوا
الى المشركين فامتنعوا فنزل قوله تعالى وان
فاتكم شيء من ازواجكم اي واحدة فاكثر منهن
او شيء مع مهورهن الذين ذهاب الى الكفار مرتدات
فعاقبتم فنزوتم وغنمتم من اموال الكفار
فجاءت نوبة غزوكم هاذا المهر اي اخوانكم طاعة
وعدلا عقب توبتهم التي اقتطعوا فيها ما انفقتم
ظلما فاتوا اي فاحضروا واعطوا من مهر المهاجرة
الذين ذهبت ازواجهم اي منكم من
الغنيمة مثل ما انفقوا اي لنوائبه عليهم من
جهة الكفار روي الزهري عن عروة عن عايشة
انها قالت حكم الله تعالى بهذا نقال جل ثناؤه
واسألوا ما انفقتم وليسألوا ما انفقوا فكتب

اليهما

اليهما المسلمون قد حكم الله تعالى بيننا بانه ان جائكم
امراة منا ان توجهوا الينا صداقها وان جائت
امراة منكم وجهنا اليكم بصداقها فكتبوا اما نحن
فلا نعلم لكم عندنا شيأ فان كان لك لنا عندكم
شيء فوجهوا به فانزل الله تعالى وان فاتكم شيء
من ازواجكم الاية وقال ابن عباس في قوله
تعالى ذلكم حكم الله اي بين المسلمين والكفار من اهل
العهد من اهل مكة يرد بعضهم على بعض قال الزهري
وهذا العهد لا مسك النساء ولم يرد اليهم صداقا
وقال قتادة ومجاهد واما امروا ان يعطوا الذين
ذهبت ازواجهم مثل ما انفقوا من الفيء والغنيمة
وقال هي فيمن بيننا وبينه عهد وقال فغنمتم
وعاقبتم واقتصصتم فاتوا الذين ذهبت ازواجهم
مثل ما انفقوا اي من المهور وقال ابن عباس رضي
الله عنهما ان جاءت امراة مؤمنة بكفار اهل مكة وبين
بينكم وبينهم عهد ولها زوج مسلم قبلكم فغنمتم
فاعطوا هذه الزوج المسلم مهرها من الغنيمة
قبل ان تخمس وقال الزهري يعطى من مال النبي وعنه
يعطى من صداق من لحق بها قتنبيه محصل
مذهب الشافعي في هذه الاية ان الغنيمة كالفيء
عندنا يرد ان يرتد واحد من جماعة مذ مرتد اصح

Copyright © King Saud University